موجز الملف المطلبي

للاتحاد الوطني للشغل بالمغرب

في مجال تحسين الدخل

- المراجعة الشاملة للنظام الأساسي للوظيفة العمومية، ووضع هيكل جديد للأجور والرواتب والتعويضات والعلاوات يعكس حاجيات التطوير والوصف الوظيفي.
- زيادة مباشرة في الأجور سواء على مستوى القطاع العام أو القطاع الخاص، مع تعميم نفس الزيادة على المستخدمين بالمؤسسات العمومية وشبه العمومية المرتبين في الدرجات المماثلة، مع اعتماد هذه الزيادة كحد أدنى بالنسبة للمؤسسات التي تعتمد الزيادة وفق الاتفاقيات الجماعية.
- رفع الحد الأدنى المعفى من الضريبة على الدخل.
- الزيادة في الحد الأدنى للأجر بالقطاع الخاص.
- الرفع من الحد الأدنى للمعاش بالقطاعين الخاص و العام والمؤسسات العمومية بكل أنواعها.
- مماثلة الحد الأدنى للأجور في القطاع الفلاحي مع نظيره في القطاعات الصناعية والتجارية والخدماتية تنفيذا لاتفاق 26 أبريل 2011.
- الزيادة في التعويضات العائلية والرفع من منحة الولادة.
- العمل على صرف الدعم المخصص للفئات المتضررة من التدابير الاحترازية الناتجة عن انتشار وباء كوفيد19 وخاصة شغيلة القطاع الخاص (العاملين بالتعليم الخصوصي والسياحة والصناعة التقليدية والقاعات الرياضية وقاعات الحفلات).
- إنصاف شغيلة التعليم الخصوصي والاستجابة لمطالبهم العادلة والمشروعة.
- تفعيل ما تبقى من اتفاق 26 أبريل 2011 واتفاق25 أبريل2019 خصوصا إحداث درجات جديدة والتعويض عن العمل في المناطق النائية والصعبة والزيادة في الأجور بالمؤسسات العمومية ذات الطابع التجاري والصناعي والخدماتي.
- إقرار حق الترقي بالشهادات الجامعية في القطاعين العام والخاص والمؤسسات العمومية.
- إصلاح منظومة الأجور بما يمكن من تقليص الفوارق بين الأجور العليا والأجور الدنيا.
- إصلاح منظومة التعويض عن فقدان الشغل.

التأسيس

- تأسس الاتحادالوطني للشغل بالمغرب سنة 1973 بمبادرة من الدكتور المجاهد عبدالكريم الخطيب أحد القادة التاريخيين لجيش التحرير،والمناضلين الأوائل من أجل إقرار التعددية والحريات العامة بالمغرب.

التطور

- كان للاتحاد الوطني للشغل بالمغرب منذ تأسيسه وجود مقدر في عدة قطاعات حيوية، ومع منتصف التسعينات تعزز بالتحاق دماء جديدة لها تجربة نقابية، من قطاعات مختلفة حيث تصاعد توسعه التنظيمي قطاعيا وجهويا وإقليميا، وبات من المنظمات النقابية الأساسية منذ توقيعه على التصريح المشترك سنة 1996، كما وقع عددا من الاتفاقات الاجتماعية (يناير 2004، أبريل 2011 و أبريل 2019)، كما أنه ممثل في عدد من المؤسسات الدستورية والمجالس الثلاثية التركيب.

التطور التمثيلي للمنظمة

- يعتبر الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب منظمة نقابية صاعدة، حيث حقق تطورا تصاعديا ملموسا في عدد منتخبيه جهويا وقطاعيا منذ انتخابات 1997 إلى 2021 وفق ما يلي:

السنة	1997	2003	2009	2015	2021
عدد المناديب	14	500	1450	2572	2680

- كما ارتفع عدد ممثلي الاتحاد في مجلس المستشارين منذ 1997 إلى 2015 وفق ما يلي:

السنة	1997	2006	2009	2015
عدد ممثلي الاتحاد	01	02	03	04

الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب

ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏⵜⵡⵔⵉⵖ ⵏⵜⵣⵔⴼⵜ ⵖⵓⵎⵖⵔⵉⴱ

UNION NATIONALE DU TRAVAIL AU MAROC

انتخابات مجلس المستشارين
فئة ممثلي المأجورين

اقتراع 05 أكتوبر 2021

شعارنا

" الواجبات بالأمانة والحقوق بالعدالة "

صوتك مسؤولية ونضالنا التزام

ⴰⵅⵟⴻ ⵏⵏⵖ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵜⴰⵎⵖⵔⵉⴱⵜ ⵏⵏⵖ ⴰⵙⵙⴰⵏ

الأخوات والإخوة أعضاء الهيئة الناخبة لممثلي المأجورين:

إننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، إذ نقدم لكم نبذة عن منظمتنا وأهم المحطات التي مرت منها ، ونبذة عن الملف المطلبي وعمل مستشاري منظمتنا بمجلس المستشارين

فإننا ندعوكم لدعم
لائحة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب
في اقتراع 5 أكتوبر 2021
عبر التصويت على اللائحة بوضع علامة X على رمز
الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب.

صوتك أمانة ومسؤولية اختر بعناية من سيمثلك بمجلس المستشارين خلال الولاية التشريعية المقبلة.

ندعوكم للتصويت بكثافة على لائحة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بوضع علامة X على رمز النقابة.

عمل مستشاري الاتحاد خلال الولاية التشريعية السابقة

- بصم مستشارو الاتحاد خلال الولاية التشريعية المنصرمة على حصيلة رقابية متميزة، تجلت بالأساس في عدد الأسئلة الشفوية والكتابية المطروحة وهمت قطاعات العدل والصحة والتعليم والجماعات المحلية والسكنى والتعمير والوكالات الحضرية والعمران والتعاون الوطني والتكوين المهني والفلاحة والمياه والغابات والقاعات الرياضية وشغيلة القطاع الخاص خصوصا المتضررة من جائحة كورونا.
- كما ساهم أعضاء المجموعة أيضا في تحريك عدد من المبادرات والانخراط فيها مثل لجنة تقصي الحقائق حول الصندوق المغربي للتقاعد و لجنة تقصي الحقائق حول ترخيص الحكومة باستيراد النفايات وترأس اللجنة الموضوعاتية لدراسة وتقييم برامج الحماية الاجتماعية. كما تقدموا بمجموعة من مقترحات القوانين المهمة ذات الطبيعة الاجتماعية .

صوتك مسؤولية ونضالنا التزام

ⵙXQE IIR ⵜ٠ⵛ٠٥٠٥ⵛⵜ ⵜ٠ⵛⵖ٠١٥٠ IIⵖ ٠٥:ⵖI

- إخراح وإصلاح الأنظمة الأساسية لعدد من القطاعات والمؤسسات العمومية بشكل تشاركي (الوكالات الحضرية، جهاز تفتيش الشغل، قطاع التعليم، الجماعات المحلية، المتصرفون،التقنيون...).

مطالب مرتبطة بالحريات النقابية:

- إلغاءالفصل 288 من القانون الجنائي.
- فتح حوار جاد ومسؤول حول مشروع قانون النقابات المهنية، وقانون الإضراب.
- المصادقة على الاتفاقية الدولية رقم 87 الخاصة بالحريات النقابية.
- تمكين مفتشي الشغل من مختلف الوسائل المادية والمعنوية للقيام بمهامهم.
- حماية الأجراء وإصلاح الأعطاب المتواجدة بلجن البحث والمصالحة على المستويين الوطني والإقليمي مع حث عمال العمالات والأقاليم على ترؤس اللجان الإقليمية للبحث والمصالحة.
- وقف استخدام سلاح الاقتطاع والتنقيط والإجهاز على التعويضات الجزافية عن التنقل من قبل بعض المسؤولين الإداريين للحيلولة دون ممارسة الحق في الانتماء النقابي والحق في الاحتجاج والإضراب من قبل العمال والموظفين والمستخدمين.وإقرار الحريات النقابية.
- مأسسة الحوار الاجتماعي مركزيا وقطاعيا وجهويا وإقليميًا، مع الالتزام بمخرجاته.
- المراجعة الشاملة للمنظومة الانتخابية بالقطاعين العام والخاص والمؤسسات العمومية.
- إخراج مدونة التعاضد لحيز الوجود، والعمل على دمقرطة التعاضديات ومؤسسات الأعمال الاجتماعية.
- تطوير منظومة الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية وتقويتها.